المَبحث الثالث

نقد دعاوي المُعارضات الفكريَّة المُعاصرة لأحاديثِ انشقاقِ القَمرِ

المَطلب الأول
سَوق أحاديث انشقاقِ القمر

عن أنس بن مالك ﷺ قال: «سأل أهلُ مكَّة أن يريَهُم ﷺ آيةً، فأراهم القمرَ شقَّتَين، حتَّىٰ رَأوا حِراء بينهما» متَّفق عليه، وفي لفظ لمسلم: «فأرَاهم انشقاق القمر مرَّتين[1]»[2].

وعن عبد الله بن مسعود ﷺ قال: «انشقَّ القمر علىٰ عهد النَّبي ﷺ شِقَّتين، فقال النَّبي ﷺ: «اِشهَدوا»[3].

وعن عبد الله بن عبَّاس ﷺ: أنَّ القمر انشَّق علىٰ زَمَان رسول الله ﷺ[4].

---

(١) بيَّن ابن حجر في شرحه لهذا الحديث أن جميع رواياته تذكر أن القمر انشق «فرقتين»، أو «فِلقتين»، أو «شقَّتين»، ولم تأتِ أيُّ رواية أخرىٰ فيها «مرَّتين»، غير هذه الَّتي في مسلمٍ إشارةً منه إلىٰ شذوذها، انظر «الفتح» (٧/ ٥٧٨).

وقبله ابن كثير أورد رواية (المرَّتين) في «البداية والنهاية» (٤/ ٣٠٤) وعقَّب عليها بقوله: «فيه نَظر، والظَّاهر أنَّه أراد فِرقتين»، وكذا ابن القيِّم في «إغاثة اللهفان» (١/ ٣٠١) قال: «هذا ممَّا يَعلم أهل الحديث ومَن له خبرة بأحوال الرَّسول ﷺ وسيرته أنَّه غلط، وأنَّه لم يقع الانشقاق إلَّا مرَّة واحدة».

(٢) رواه البخاري في (ك: المناقب، باب: سؤال المشركين أن يريَهم النبي ﷺ آية، رقم: ٣٦٣٧)، ومسلم في (ك: صفات المنافقين وأحكامهم، باب: انشقاق القمر، رقم: ٢٨٠٢).

(٣) رواه البخاري في (ك: المناقب، باب: سؤال المشركين أن يريَهم النبي ﷺ آية، رقم: ٣٦٣٦)، ومسلم في (ك: صفات المنافقين وأحكامهم، باب: انشقاق القمر، رقم: ٢٨٠٠).

(٤) رواه البخاري في (ك: مناقب الأنصار، باب، رقم: ٣٨٧٠)، ومسلم في (ك: صفات المنافقين وأحكامهم، باب: انشقاق القمر، رقم: ٢٨٠٣).

المَطلب الثَّاني
سَوْقُ دعاوي المُعارِضات الفكريَّةِ المُعاصرةِ على أحاديثِ انشقاقِ القَمر

أورَد بعض المُعاصرين علىٰ حديثِ انشقاقِ القمر جملةً مِن المعارضات؛ تَتلخَّص في ثلاثِ رئيسةٍ:

المُعارِض الأوَّل: أنَّ انشقاقَ القمر لو وَقع لجاءَ متواترًا؛ إذْ يَستحيل أن يَقَعَ مثلُ هذا الحدَث الكونيّ، ولا تَتوفَّر الدَّواعي علىٰ نقلِه وتدوينِه، ولا يَشتهر في سائرِ الأمصار؛ فخفاءُ ذلك يدلُّ علىٰ انتفاءِ وقوعِه.

وأوَّل مَن نُسبت إليه هذه الشُّبهة إبراهيم النظَّام (ت٢٣١هـ) من كبار المعتزلة، وعَلَّل إنكارَه لهذا الانشقاقِ بأنَّه «لو كان قد انشَقَّ، لَعَلِم بذلك أهل الغرب والشَّرق؛ لمشاهدتهم له»[(١)]، ثمَّ بلَغت القِحة بنفسِه الأمَّارةِ أن كَذَّب ابنَ مسعود رضي الله عنه في روايته[(٢)].

ثمَّ تلقَّفها عنه تلميذُه وربيبُ نِحلته الجاحظُ (ت٢٥٥هـ)؛ فقد نُقِل أنَّه كان يَنفي ذلك، ويقول: «لم يَتواتر الخَبر به»[(٣)].

---

(١) ذكر ذلك القاضي عبد الجبَّار المعتزليُّ في «تثبيت دلائل النُّبوة» (١/ ٥٥-٥٦) في معرض الردِّ علىٰ النَّظَّام إنكارَه أحاديث الانشقاقِ.

(٢) انظر «الفصل» لابن حزم (١/ ٥٧-٥٨).

(٣) «الأزمنة والأمكنة» لأبي علي المرزوقي (ص/ ٥٤).

وقد سَلَّم لهذه الشُّبهةِ مِن المتأخِّرين (محمَّدِ رشيد رضا)، ونظمَها في سِلك اعتراضاتِه علىٰ الحديث، قائلًا في إنكارها: «ذَكَر علماءُ الأصولِ أنَّ الخبرَ اللُّغوي ما يحمل الصِّدقَ والكذبَ لذاتِه. . وذَكروا أنَّ مِمَّا يُقطعُ بكذبه: الخبرُ الَّذي لو كان صحيحًا لتوفَّرت الدَّواعي علىٰ نقله بالتَّواتُر؛ إمَّا لكونه مِن أصول الشَّريعة، وإمَّا لكونه أمرًا غريبًا؛ كسقوطِ الخطيب عن المنبر وقتَ الخطبة.

ومِن المَعلوم بالبداهة أنَّ انشقاقَ القمرِ أمرٌ غريبٌ؛ بل هو في مُنتهىٰ الغرابة الَّتي لا يُعَدُّ سقوط الخطيب في جانبها غريبًا؛ لأنَّ الإغماءَ كثيرُ الوقوع في كلِّ زَمَن. . وانشقاق القَمر غير مَعهودٍ في زَمَنٍ مِن الأزمان، فهو محالٌ عادةً وبحسب قواعد العلمِ مادام الكونُ ثابتًا، وإنْ كان ممكِنًا في نفسه لا يُعجِزُ الخالقَ تعالىٰ إن أراده، فلو وقع لتوفَّرت الدَّواعي علىٰ نقله بالتَّواتر؛ لشدَّة غرابتِه عند جميع النَّاس في جميع البلاد، ومِن جميع الأُمَم»[1].

المعارض الثَّاني: أنَّ هذه الأحاديث معارضة للقرآن الَّذي دلَّ علىٰ امتناعِ إرسالِ الآياتِ الحسيَّة، لأنَّ التَّكذيبَ بها مُوجبٌ لتعجيل العذابِ، كما حصلَ للأُممِ السَّابقةِ حين كَذَّبت، فلَّما لم يُستأصَلْ أهل مكَّة بالعذاب، علِمنا أنَّ آية انشقاقِ القمر لم تَقَع.

وفي تقرير هذه الشُّبهة يقول (محمَّد الغزالي):

«عندما قَرأتُ حديثَ الانشقاقِ، شرعتُ أفكِّر بعمقٍ في موقف المشركين، إنَّهم انصرفوا مُكذِّبين إلىٰ بيوتِهم ورِحالِهم، بعدما رَأوا القَمر فلقتين عن يمينِ الجبل وشماله، قالوا: سَحَرنا محمَّد، ومَضوا آمنين سالمين، لا عقابَ ولا عتابَ . .!

قلتُ: كيف هذا؟ . . إنَّ التَّكذيب بعدَ وقوع الخارقِ المَطلوب يوجِبُ هلاكَ المُكذِّبين! فكيف يُترَك هؤلاء المَكيُّون بدون توبيخٍ ولا عقوبةٍ بعد احتقارهم لانشقاق القمر؟!. .يؤكِّد القرآن الكريم هذا المنطق في سورة الإسراء: ﴿وَمَا مَنَعَنَآ

---

(١) «مجلة المنار» (٣٠/ ٢٦١).

﴿أَن نُّرْسِلَ بِٱلْـَٔايَٰتِ إِلَّآ أَن كَذَّبَ بِهَا ٱلْأَوَّلُونَ﴾ [الإسراء: ٥٩]، فإذا كان إرسال الآيات ممتنعًا لتكذيبِ الأوَّلين بها، فكيف وَقَعَ الانشقاق؟!»(١).

المعارض الثَّالث: أنَّ الثَّابتَ في القرآن الاكتفاء بالقرآنِ آيةً مُعجزةً واحدةً برهانًا علىٰ نبوَّة محمَّد ﷺ.

وفي تقرير هذا الاعتراض يقول (رشيد رضا) في مَعرضِ استبعادِه لحادثة انشقاقِ القمر:

«قد ثبتَ بآياتِ القرآن المحكمة الكثيرةِ القطعيَّة الدَّلالة أنَّ آيةَ الله تعالىٰ وحجَّته علىٰ صحَّة نُبوَّة خاتم رسلِه محمَّد ﷺ الَّتي تحدَّىٰ بها الكُفَّار، ولم يحتجَّ عليهم بغيرها، هي كتاب الله، المعجز للبَشر ولغيرهم مِن الخلق، وثبتَ بالحديث الصَّحيح الصَّريح أيضًا، فقد قال ﷺ: «**ما من الأنبياء نبيٌّ إلَّا أُعطي ما مثله آمن عليه البَشر؛ وإنَّما كان الَّذي أوتيته وحيًا أوحاه الله إليَّ، فأرجو أن أكون أكثرهم تابعًا يوم القيامة**» رواه الشيخان..

وصرَّح الله في بعض آياته بأنَّ آيته الكتاب العزيز المشتمل علىٰ آياتٍ كثيرة في آيةِ الله الكبرىٰ.. ﴿وَقَالُوا۟ لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ ءَايَٰتٌ مِّن رَّبِّهِۦ ۖ قُلْ إِنَّمَا ٱلْـَٔايَٰتُ عِندَ ٱللَّهِ وَإِنَّمَآ أَنَا۠ نَذِيرٌ مُّبِينٌ ۝٥٠ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ﴾ [العنكبوت: ٥٠، ٥١]»(٢).

هذا مُجمَل ما أوردوه مِن المعارضات المَسوقَةِ علىٰ أحاديث انشقاقِ القمر؛ حيث جعله بعض الحَداثيِّين مِن «المُتخَيَّل» القابع في العقليَّة الإسلاميَّة، والَّذي نُسِج لسدِّ فراغ كبير في القرآن حيث لم يَتحدَّث البتَّة عن أيِّ معجزةٍ للنَّبي ﷺ، خلافًا لما كان للأنبياء قبله!(٣)

---

(١) «الطريق من هنا» (ص/٥٨)، والشُّبهة متلقفة عن رشيد رضا في «مجلته المنار» (٣٠/ ٣٦١).

(٢) «مجلة المنار» (٣٠/ ٣٦٢) بتصرف يسير في آخره.

(٣) انظر «المخيال العربي في الأحاديث المنسوبة إلىٰ الرسول» لمنصف الجزار (ص/ ٣٦٢)، و«دفع دعوىٰ المعارض العقلي» (ص/ ٣٤٧).

يقول (بسَّام الجمل): «لقد عَدَّ المُفسِّرون وعلماء القرآنِ انْشِقاقَ القمرِ حَدَثًا خارقًا للعادةِ، واعتبروه دليلًا علىٰ نُبوَّة محمد ﷺ، ومعجزةً من معجزاته؛ ولذلك فَسَّروا الآية تفسيرًا مُباشرًا، وسَلَّموا بحقيقة انشقاق القَمر بِصفين.

وجَليٌّ أنَّ وظيفة المُتخيَّل في هذا الخبر: سَدُّ فراغٍ كبيرٍ في القرآن، فهو لم يَتحدَّث البتَّة عن أيِّ معجزةٍ لمحمَّد ﷺ، خلافًا لما كان لسابقيه مِن الأنبياء مِن معجزات، خاصَّة منهم موسىٰ وعيسىٰ، فنَقَّب المفسِّرون في نصِّ المُصحف عمَّا يَصلحُ شاهدًا علىٰ حُصول معجزاتٍ في طَورِ النُّبوَّة»[1].

أمَّا (حسن حنفي)؛ فقد جعل الغرض من هذا التَّخييل وسيلةً لإقناع جمهرةٍ مِن النَّاس يعيشون في مُجتمعٍ صحراويٍّ، لم يكن للآلهة أو للسَّحَرَة فيه أيُّ قُدرةٍ علىٰ خرق قوانين الطَّبيعة، مع جهلهم بقوانين العلم، فـ «كان مِن الطَّبيعي أن يكون انشقاقُ القَمَر، وتوقُّف الشَّمس، في الخيال الشَّعبي ولدىٰ رُواة المدح: أحدَ وسائل التَّخييل، وطُرق الإقناع»[2]!

---

(١) «أسباب النُّزول» (ص/ ٣٩٥-٣٩٦).

(٢) «من العقيدة إلىٰ الثَّورة» لحسن حنفي (٤/ ١٤٩-١٥٠).

المَطلب الثَّالث
دفع المُعارِضاتِ الفكريَّةِ المُعاصرةِ
عن أحاديثِ انشقاقِ القَمَر

والجواب عن تلك المعارضات الثَّلاث في الفِقَر التَّالية:

أمّا دعوىٰ أنَّ انشقاق القَمر لو وَقع لتوافرت الدَّواعي علىٰ نقله متواترًا، ولَمَا خفِي علىٰ أهل الأقطار.

فيُقال في تَفصيلِ جوابها إمعانًا في تَفهيمِ المُعترض:

أوَّلًا: هذه الحادثة وَقَعتْ ليلًا، وذلك أنَّه شيءٌ طَلَبه قومٌ مخصوصون مِن أهل مكَّة، ومِن شأنِ اللَّيل أن يكون أكثرُ النَّاس فيه في غفلةٍ، أو نوم، أو سكونٍ عن المشي في الطُّرق، سيما في موسم البرد، مُستكنِّين بالأبنية ونحوها.

أفلا نرىٰ إلىٰ خسوفِ القمر؟ فإنَّه يكون كثيرًا، وأكثر النَّاس لا يحصلُ لهم العلم به، حتَّىٰ يُخبِرهم أحدٌ به في السَّحَر[1].

يقول أبو سليمان الخطَّابي: «الأيقاظ البارِزون منهم في البوادي والصَّحارىٰ قد يتَّفِق أن يكونوا في ذلك الوقت مَشاغيل بما يُلهيهم مِن سَمر وحديثٍ، وبما يهمُّهم مِن شغلٍ ومِهنة، ولا يجوز أن يكونوا لا يزالون مُقنعِي رؤوسِهم، رافعين لها إلىٰ السَّماء، مُترصِّدين مركزَ القَمر مِن الفَلك لا يغفلون عنه، حتَّىٰ إذا حَدَث بجُرمِ القمر حَدثٌ مِن الانشقاق، أبصروه في وقتِ انشقاقِه، قبل التئامِه واتِّساقِه!

(١) انظر «إظهار الحق» للهندي (١٠٣٨/٤)، و«فيض الباري» للكشميري (٤٠٨/٥).

وكثيرًا ما يَقع للقمر الكسوف، فلا يشعر به النَّاس، حتَّىٰ يخبرهم الآحاد منهم والأفراد مِن جماعتهم، وإنَّما كان ذلك في قدرِ اللَّحظة الَّتي هي مدرك البَصر»[١].

ثانيًا: أنَّ هذا إنَّما يَلزَم لو جُوِّزَ استواءُ أهل الأرض في إدراكِ مَطالِعِه، ومِن المَعلوم أنَّ القَمَر لا يطلع علىٰ أهلِ الأرضِ كلِّهم في زمانٍ واحدٍ؛ بل يطلع علىٰ قومٍ قبل طلوعه علىٰ آخَرين[٢].

هذا إن لم يَحُل دون رؤيتِه في كثيرٍ مِن الأمكنة والأوقات سَحابٌ غَليظ أو جبال! وأهلُ البلاد الشَّمالية كشَمالِ آسيا وأوربا في موسم نزول الثَّلج والضَّباب، لا يَرَون الشَّمسَ إلَّا أيَّامًا في كثير من الأوقات، فضلًا عن أن يروا القَمر! مع شيوع الجهلِ في تلك الدِّيار وقتئذٍ، وعدم رسوخ الكتابِ فيهم[٣].

ومع الأخذِ بعينِ الاعتبارِ: أنَّ زَمنَ الانشقاقِ كان قصيرًا لم يطُل، ولم تَتَوافر الدَّواعي علىٰ الاعتناءِ بالنَّظرِ إليه وقتها، إذْ لم تكُن مُتوقَّعة! فانتبهَ له مَن استشهدوا به، ولم يَرَه مَن كانوا في الأطرافِ، ولا استحالة في هذا[٤].

يقول أبو حامد الغزاليُّ: «إنَّ مِثلَ هذا إنَّما يَعلَمُه مَن قيل له: أُنظر إليه، فانشقَّ عقيبَ القولِ والتَّحدي، ومَن لم يَعلم ذلك، ووَقَع عليه بصرُه، ربَّما تَوهَّم أنَّه خَيالٌ انقَشَع، أو كوكبٌ كان تحت القَمر، فانجلىٰ القَمرُ عنه، أو قطعةُ سحابٍ ستَرت قطعةً مِن القمر، فلهذا لم يتواتر نقلُه»[٥].

ثالثًا: دعواهم أنَّ أهلَ التَّواريخ لم ينقلوا ذلك؛ ممَّا يؤكِّد عدم حصول هذه الآية، يُقال فيه: نَفيُ العلمِ ليس بعلمٍ؛ ويكفي في تثبيتِ مثل هذا أَلَّا يَرِدَ عن

---

(١) انظر «أعلام الحديث» للخطَّابي (٣/١٦١٩).

(٢) انظر «المُفهم» للقرطبي(٧/ ٤٠٤)، و«إظهار الحق» (٤/ ١٠٤٠).

(٣) انظر «إظهار الحق» (٤/ ١٠٤٠).

(٤) «فيض الباري» للكشميري (٥/ ٤٠٨).

(٥) «المستصفىٰ» (ص/ ١١٥).

أحدٍ من أهل التَّاريخ ولا المُعانين للتَّنجيم نفيُ الواقعةِ نفسِها؛ «فالحُجَّة فيمن أثبتَ، لا فيمن يوجدُ عنه صريح النَّفي؛ حتَّىٰ إن وُجِد عنه صريح النَّفي، يُقدَّم عليه مَن وُجِد منه صريحُ الإثبات»[1].

وعلىٰ خلافِ ما سارعوا إليه مِن النَّفي المطلقِ عن أربابِ التَّواريخ تدوين هذه الواقعة، فقد ذكر ابن كثير (ت٧٧٤هـ) أنَّها قد أُرِّخ لها في بعضِ بلاد الهندِ، وأنَّه بُنِي بناءٌ تلك اللَّيلة، وأُرِّخ بليلةِ انشقاقِ القمر![2]

يعزِّز هذا النَّقلَ ما ذكره الكشميريُّ (ت١٣٥٣هـ) عن كتاب «تاريخ فَرِشْتَه» للاسترباديّ[3]: أنَّ أحد ملوكِ الهند رأىٰ الانشقاقَ، يُسمَّىٰ: (راجهُ وجبال)، وأنَّ علىٰ اسمه سُمِّيت بلدة (بَهوبال)[4]!

وينقل رحمة الله الهندي (ت١٣٠٨هـ) عن نفسِ كتاب الاسترابادي: أنَّ أهل مِلِيبار من إقليم الهند رأوه أيضًا، وأسلَمَ والي تلك الدِّيار، الَّتي كانت مِن مجوس الهند، بعد ما تحقَّق له هذا الأمر[5].

يشهد لِهذا النَّقل: ما وَقَف عليه بعض الأكاديميِّين في مكتبة المركز الهنديِّ بالمتحف البريطانيِّ بمدينة لندن: **حيث رأوا في إحدىٰ المخطوطات الهنديَّة القديمة المحفوظة فيها: أنَّ أحدَ ملوك مِليبارْ -وهي إحدىٰ مُقاطعات جنوب غربيِّ الهند- وكان اسمه «شاكْرُوتي فارْماد»: عايَنَ انشقاقَ القمر علىٰ نفسِ عهدِ محمَّد ﷺ، وأنَّه أخذ يحدِّث النَّاس بذلك!**[6]

---

(١) «فتح الباري» لابن حجر (٧/ ١٨٥-١٨٦).

(٢) انظر «البداية والنهاية» (٤/ ٢٩٩).

(٣) لمؤلفه: محمد قاسم هندوشاه الاستربادي، نزيل الهند، الملقب بـ (فرشته)، المتوفىٰ في حدود سنة ١٠١٨هـ، اشتهر بهذا التاريخ، كتب فيه بالفارسية تاريخ الهند من الفتح الإسلامي، إلىٰ العام الذي توفي فيه، واعتمد علىٰ عدة مصادر هي الآن مفقودة، ولم يُترجم بعد حسب علمي، انظر «كشف الظنون» (٦/ ٢٦٨).

(٤) «فيض الباري» (٥/ ٤٠٨).

(٥) «إظهار الحق» للهندي (٤/ ١٠٣٩).

(٦) نقلًا عن «السماء في القرآن الكريم» لـ د. زغلول النجار (ص/ ٥٤٢-٥٤٣).

وقد تحقَّقتُ بنفسي مِن وجود هذه المخطوطة الهنديَّة القَديمة بمُراسلةِ نفسِ القَائِمين علىٰ هذه المكتبة العَريقة بلندن، فردُّوا عليَّ بالإيجاب، وأنَّها عندهم بعنوان: «**قِصَّة شاكْرُوتي فارْماد**»، وأَفَادوني بوجودِ نصٍّ فيها يُفيد رؤيةَ هذا الملِك لانشقاق القَمر زمنَ النَّبي محمَّد! وأنَّ رؤيتَه هذه كانت سَببًا فيما بعدُ لتوطينِ (المُحَمَّديِّين) . يعنون: المسلمين . في مِليبار!(١)

بل قريبًا منَّا؛ نشرت أحد المواقع العلميَّة التَّاريخيَّة المتخصِّصة في حضارة (المَايا) في أمريكا الجنوبيَّة، مقالًا عجيبًا يؤكِّد وقوع انشقاق القمر في القرن السَّابع الميلاديِّ . أي في نفس وقت وجود النَّبي ﷺ في مكَّة!. وأنَّ أغلب الأمَم في تلك القارَّة رأته، بل قامت بتغيير تقويمها الفلكيِّ ليوافقه!(٢)

ولم يكُن قد خطر ببالِ مَن نشروا هذا المَقال أنَّهم بذلك يُثبتون آيةً من أعظم الآيات علىٰ نبوَّة محمَّد ﷺ! فلمَّا بلغهم ما أحدثه من ضجَّة اعتلىٰ فيها المسلمون، سارعوا إلىٰ تغيير عنوان المَقال أربعةً وخمسين مرَّةً تعميةً عليه!(٣)

والله مُتِّم نورَه ولو كره الكافرون.

رابعًا: أنَّ خَبَر انشقاقِ القَمرِ ممَّا تواتر علمُه عندَ أهلِ الإسلام، وقد ثَبت في مَعْلَمات السُّنَّة ودواوينها، وفي كُتب أهل السِّيَر، وفي أسفار مَنْ صَنَّف في دلائل نبوَّته ﷺ، وتناقَلَه الأئمَّة الثِّقات؛ فالقدْح في روايتهم مع ما عُلِم بالضَّرورة عنهم من شدَّة تمحيص الرِّوايات، ومعرفة أصول نقلِها، والبلوغ في هذا الشَّأن أعلىٰ درجات التثبُّت، مع ما في هذه الحادثة من الإعجاز الَّذي تحدَّىٰ به

---

(١) رقم رقَّة المخطوطة في المكتبة (IO-٢٨٠٧)، وموضع الكلام عن حادثة انشقاق القمر موجود منها في (ص/ ٨١) و(ص/ ١٤٠).

(٢) المقال بعنوان:

The split moon of the madrid codex and persian manuscripts

أو: القمر المنشق في وثائقيات مدريد والمخطوطات الفارسية.

(٣) مُستفاد من مقال بموقع (الباحثون المسلمون) بعنوان: هل لانشقاق القمر من شواهد علميَّة وتاريخيَّة؟! وفيه أدرجوا روابط المقال الأصلي لذاك الموقع التَّاريخيِّ.

النَّبي ﷺ مَن عايَن هذه الواقعة من المشركين، لا شكَّ أنَّ مَن جَعل ذلك كلَّه دَبْرَ أُذنيه فقد كابر المقطوع به في شريعتِنا[١].

وقد حكىٰ جلَّةٌ مِن الأئمَّة إجماعَ الأوائلِ علىٰ وقوع هذه الحادثة، وحكم بعضهم بالتَّواتر لها، مُستفادًا مِن «روايةِ خَلقٍ مِن الصَّحابة، وعنهم خَلْق»[٢]، إلىٰ أن دُوِّنت الواقعة في دواوين الإسلام، حتَّىٰ نظمها ابن جعفر الكتَّاني في سِلك الأحاديث الَّتي بلغتْ مبلَغَ «التواتُر» و«الاستفاضة»[٣].

فمِن أولئك الأعلامِ الَّذين صرَّحوا بذلك:

ابن عبد البَرِّ؛ حيث قال: «قد رویٰ هذا الحديث جماعةٌ كثيرة من الصَّحابة، ورویٰ ذلك أمثالهم من التَّابعين، ثمَّ نقله عنهم الجمُّ الغفير، إلىٰ أن انتهىٰ إلينا، ويؤيِّد ذلك بالآية الكريمة، فلم يبقَ لاستبعادِ مَن استبعدَه عذرٌ»[٤].

وقال القاضي عياض: «أجمع المفسِّرون وأهلُ السُّنة علىٰ وقوعه»[٥]، ثمَّ ذَكرَ مَن رواه مِن الصَّحابة، منهم: عليٌّ، وابن مسعود، وحذيفة، وجُبير بن مُطعِم، وابن عمر، وابن عبَّاس، وأنس ﷺ[٦].

وكذا قال ابن كثير: «قد أجمع المسلمون علىٰ وقوع ذلك في زمنِه عليه الصَّلاة والسَّلام، وجاءت بذلك الأحاديث المتواترة مِن طرق متعدِّدة، تفيد القطعَ عند مَن أحاط بها، ونَظر فيها»[٧].

وقال أبو العبَّاس القرطبي: «قد رویٰ هذا الحديث جماعةٌ كثيرة من الصَّحابة.. وفاضتْ أنوارُه علينا، وانضافَ إلىٰ ذلك ما جاء من ذلك في القرآن

---

(١) «دفع دعوىٰ المعارض العقلي» (ص/٣٥٣).

(٢) «البحر المحيط» للزركشي (٦/ ١٢٥).

(٣) انظر «نظم المتناثر» (ص/٢١٢)، وانظر «لوامع الأنوار البهية» للسفاريني (٢/ ٢٩٨).

(٤) نقلًا عن «فتح الباري» لابن حجر (٧/ ١٨٦)

(٥) «الشفا» (١/ ٢٨١).

(٦) انظر «موافقة الخُبر الخبر» لابن حجر (١/ ٢٠١).

(٧) «البداية والنهاية» (٤/ ٢٩٣).

المتواترِ عند كلِّ إنسان؛ فقد حَصل بهذه المعجزةِ العِلمُ اليقين الَّذي لا يَشكُّ فيه أحدٌ من العاقلين»[١].

وما حوته تلك الأحاديث المتظافرة مِن إثباتِ حادثة الانشقاقِ، قد ثبت بنصِّ القرآن الكريم، في قوله تعالىٰ: ﴿ٱقْتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ وَٱنشَقَّ ٱلْقَمَرُ ۝١ وَإِن يَرَوْا۟ ءَايَةً يُعْرِضُوا۟ وَيَقُولُوا۟ سِحْرٌ مُّسْتَمِرٌّ﴾ [القمر: ١-٢]، والقرآن مَنقولٌ بنقلِ الكافَّة عن الكافَّة، لا يمتري في هذا اثنان.

وفي تقرير هذين التَّواترين: التَّواتر القرآني، والتَّواتر الحَديثيُّ، يقول ابن تيميَّة:

«مَعلوم أنَّ هذه المعجزات لا ريبَ فيها، وانشقاق القمر قد أخبر الله به في القرآن، وتواترت به الأحاديث، كما في «الصَّحيحين» وغيرهما، عن ابن مسعود، وأنس، وابن عبَّاس، وغيرهم، وأيضًا فكان النَّبي ﷺ يقرأ بهذه السُّورة في الأعياد، والمجامع العامَّة، فيسمعها المؤمن، والمنافق، ومَن في قلبه مرض، ومِن المعلوم أنَّ ذلك لو لم يكن وقع لم يكن ذلك:

أمَّا أوَّلًا: فلِأنَّ مَن مقصوده أنَّ النَّاسَ يصدِّقونه ويقِرُّون بما جاء به، لا يُخبرهم دائمًا بشيءٍ يعلمون كذبه فيه، فإنَّ هذا يُنفِّرهم، ويوجب تكذيبَهم لا تصديقَهم.

وأمَّا ثانيًا: فلِأنَّ المؤمنين كانوا يسألونه عن أدنىٰ شبهةٍ تقع في القرآن. فكيف يقرأ عليهم دائمًا ما فيه الخبر بانشقاق القمر، ولا يَردُّ علىٰ ذلك مؤمنٌ، ولا كافرٌ، ولا مُنافق؟!»[٢].

فإن زَعم زاعمٌ: أنَّ أسلوبَ الماضي في قوله تعالىٰ: ﴿وَٱنشَقَّ ٱلْقَمَرُ﴾ ليس علىٰ حقيقتِه، وإنَّما غَرضه التَّأكيد علىٰ تَحقُّقِ الفعل في المستقبل[٣] عند قيام

---

(١) «المفهم» (٧/ ٤٠٣).

(٢) «الصفدية» (١/ ١٣٩-١٤١).

(٣) انظر «دين السلطان» لنيازي عز الدين (ص/ ٤٨٤).

السَّاعة، نظير قوله تعالىٰ: ﴿أَتَىٰٓ أَمۡرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسۡتَعۡجِلُوهُۚ﴾ [النحل: ١]، فأمر الله الَّذي هو قيام السَّاعة لم يأتِ بعد، ولكن المراد المبالغة في تحقُّق وقوعِه، فنُزِّل منزلة الواقع.

فجواب ذلك مِن ثلاثة وجوه:

الأوَّل: أنَّ هذا المعنىٰ الَّذي نَزع إليه المُعترض هو خلاف الظَّاهر من استعمال صيغة الماضي، الدَّالة في الأصلِ علىٰ الفراغِ من وقوعِ الفعل، وظواهر الكتابِ لا يجوز الخروج عنها إلَّا بقرينةٍ، ومَن تقحَّم الخروجَ بغير قرينةٍ توجب ذلك، فقد رامَ إفسادَ الخِطاب علىٰ النَّاس، وتلبيسَ المُراد من الكلام عليهم.

الثَّاني: ما أورده المعترضون دعمًا لشبهتهم مِن التَّمثيل بقوله تعالىٰ: ﴿أَتَىٰٓ أَمۡرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسۡتَعۡجِلُوهُۚ﴾ علىٰ استعمالِ الماضي في القرآن للمبالغةِ في تحقيق الأمر في المستقبل: هو في حقيقته عاضدٌ لما قرَّرناه مِن وجوبِ وجودِ القرينةِ الصَّارفةِ عن الأصل!

وذلك أنَّ هذه الآية الكريمة قد دلَّت علىٰ تحقُّقَ إتيان السَّاعةِ في المستقبل القريب، لا أنَّ الأمر أتىٰ ووَقع، بقرينة قوله في آخرها: ﴿أَتَىٰٓ أَمۡرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسۡتَعۡجِلُوهُۚ﴾، واستعجالُ الشَّيء لا يكون إلَّا عند عدم مَجيئِه أو تحقُّقه.

الثَّالث: ممَّا يؤيِّد أنَّ صيغةَ الماضي في آيةِ الانشقاقِ علىٰ ظاهِرها قوله تعالىٰ بعدها: ﴿وَإِن يَرَوۡاْ ءَايَةٗ يُعۡرِضُواْ وَيَقُولُواْ سِحۡرٞ مُّسۡتَمِرّٞ﴾ [القمر: ٢]، «فإنَّ ذلك ظاهرٌ في أنَّ المُراد بقوله: ﴿وَٱنشَقَّ ٱلۡقَمَرُ﴾: وقوع انشقاقِه، لأنَّ الكُفَّار لا يقولون ذلك يومَ القيامة! وإذا تَبيَّن أنَّ قولهم ذلك إنَّما هو في الدُّنيا، تَبيَّن وقوعُ الانشقاق، وأنَّه المراد بالآية الَّتي زعموا أنَّها سِحرٌ»[١] «مستمرٌّ مِن سِحرِه، وحيلةٌ مِن حِيَلِه، كما قد كانوا يقولون في غير ذلك مِن أعلامِه ﷺ»[٢].

---

(١) «فتح الباري» لابن حجر (٧/١٨٦).

(٢) «تأويل مختلف الحديث» لابن قتيبة (ص/٧٥).

وأمَّا دعوىٰ (رشيد رضا) في المعارضة الثَّانية: أنَّ هذه الأحاديث مُعارِضةٌ للقرآن الَّذي دلَّ بالقطعِ علىٰ امتناعِ إرسالِ الآياتِ الحسيَّة، لأجل أنَّ التَّكذيب بها مُوجِبٌ لتعجيل العذابِ .. إلخ؛ فجوابه:

أنَّ المعترض بمثل هذه الشُّبهة مُلزَم بخِيارين لا ثالث لهما:

أولاهما: أن علماءَ الإسلامِ اجتمعوا علىٰ ضلالةٍ حين اتَّفقوا علىٰ إثباتِ انشقاقِ القَمر آيةً للنَّبي ﷺ، وكانوا في ذهولٍ عمَّا اهتدىٰ إليه هو مِن استحالةِ ذلك له!

ثانيهما: أن تكون تلك الآيات الَّتي استدَّل بها المعترض غيرَ قطعيَّة الدَّلالة علىٰ نفيِ تلك الحادثة، وأنَّ معناها لا يَتعارض معها حقيقةً، لانفكاكِ الجِهة.

ولا ريبَ أنَّ هذا الخيار الثَّاني هو الواجب التَّسليم له، فإنَّ مُشركي قريشٍ في ما ساقه المعترض مِن الآياتِ: **إنَّما طَلَبوا مِن نبيِّنا ﷺ آياتٍ حِسيَّةً بعينِها تَدُلُّ عندهم علىٰ صِدقِه، طلبوا ذلك تعجيزًا له ومعاندةً**، فلم يُستجَب لهم، حتَّىٰ لا يُعجَّل لهم العذاب، كما عُجِّل لمن قبلهم من الأُمَم السَّابقة ممَّن كابروا ما عَاينوه مِن الآياتِ، فهذه هي سُنَّة الله فيمَن اقترحَ آياتٍ ثمَّ كفَر بها مُستهترًا بعِنادٍ، والمُراد مِن قول الله تعالىٰ: ﴿وَمَا مَنَعَنَآ أَن نُّرۡسِلَ بِٱلۡأٓيَٰتِ إِلَّآ أَن كَذَّبَ بِهَا ٱلۡأَوَّلُونَۚ وَءَاتَيۡنَا ثَمُودَ ٱلنَّاقَةَ مُبۡصِرَةٗ فَظَلَمُواْ بِهَاۚ وَمَا نُرۡسِلُ بِٱلۡأٓيَٰتِ إِلَّا تَخۡوِيفٗا﴾ [الإسراء: ٥٩].

ففي أسلوب الآيةِ حذف، والتَّقدير: فما مَنَعَنا أن نُرسِل بالآياتِ الَّتي اقترحوها إلَّا أن يُكذِّبوا بها كما كَذَّب الأوَّلون[١]، والمعنىٰ: لو أرسلناها فكَذَّبتم، لأُهلكتم كما أُهلك أولئك[٢]، وعلىٰ ذلك تكون (أل) في قوله: ﴿بِٱلۡأٓيَٰتِ﴾ للعهدِ لا للجنسِ[٣].

---

(١) «الجامع في أحكام القرآن» للقرطبي (١٠/ ٢٨١).

(٢) انظر «كشف المشكل» لابن الجوزي (١/ ٢٩٢).

(٣) انظر «التحرير والتنوير» (١٥/ ١٤٣).

وممَّا يوطِّد هذا المعنىٰ من السِّيرةِ النَّبوية:

ما ثبت علىٰ لسانِ ابن عبَّاس رضي الله عنه: مِن سؤالِ أهل مكَّة النَّبيَّ ﷺ أن يجعلَ لهم الصَّفا ذهبًا، وأن يُنحيَّ الجبالَ عنهم فيزرعوا، فقال الله له: «**إن شئتَ أن تَستأنيَ بهم، وإن شئتَ أن نؤتيهم الَّذي سألوا، فإن كفروا أُهلكوا كما أهلكتُ مَن قبلهم**»، فقال: «**لا، بل أستأني بهم**»[1].

لكنَّ حادثة انشقاق القمر تختلف عن هذا، فإنَّ النَّفر مِن أهل مكَّة حين سألوا النَّبي ﷺ آيةً قد أطلقوا الطَّلَبَ في ذلك، **فلم يقترحوا آيةً من عندهم بعينِها يعلِّقون بها إيمانَهم!** فقضىٰ الله أن يُريَهم آيةَ انشقاقِ القمر[2].

فهذا الفرق بين الحالتين؛ و(رشيد رضا) نفسُه أقرَّ بأنَّ آية الانشقاقِ إن صحَّ وقوعها بدون اقتراح سيزول هذا الإشكال مِن أصله[3]؛ فها هو قد زال!

وأمَّا دعواهم في المعارضةِ الثَّالثة: أنَّ الآية الوحيدة الَّتي أُوتيَها النَّبي ﷺ هي القرآن: فقد سَبَق الجواب عنها في مَبحثِ مُعجزات النَّبي ﷺ الحسيَّة في «الصَّحيحين»، والحمد لله الَّذي بنعمتِه تتِمُّ الصَّالحات.

---

(١) أخرجه أحمد في «المسند» (رقم: ٢١٦٦)، وقال أحمد شاكر: «إسناده صحيح».

(٢) وما ساقه (منصف الجزَّار) في كتابه «المخيال العربي في الأحاديث المنسوبة إلىٰ الرَّسول» (ص/٣٦٩) في سياقِ تدليله علىٰ تناقضِ أحاديث انشقاق القمر، وهو ما أخرجه أبو نعيم في «دلائل النبوة» (ص/٢٧٩) من حديث ابن عباس رضي الله عنه قال:

اجتمعت المشركون إلىٰ رسول الله ﷺ..فقالوا: إن كنتَ صادقًا، فشُقَّ القمرَ لنا فرقتين، نصفًا علىٰ أبي قُبيس، ونصفًا علىٰ قعيقعان، فقال لهم رسول الله ﷺ: **إن فعلت تؤمنوا؟** قالوا: نعم .. فأمسىٰ القمر قد مُثِّل نصفًا علىٰ أبي قبيس ونصفًا علىٰ قعيقعان ..».

فهو حديث ساقط لا يصلح أن يُروىٰ، فضلًا عن أن يُستشهد به، ففي إسنادِ أبي نعيم ثلاث فواقر: بكر بن سهل الدُّمياطي، عن عبد الغني بن سعيد الثَّقفي، وكلاهما ضعيفان، انظر «تاريخ ابن يونس» (١/٣٢١)، و«لسان الميزان» (٢/٣٤٤)، وعبد الغني هذا يرويه عن شيخه: موسىٰ بن عبد الرحمن، وهو المعروف بأبي محمد المفسِّر، قال ابن حبان: دجَّال، وقال ابن عدي: منكر الحديث، انظر «لسان الميزان» (٨/٢١٠).

فالحديث منكر الإسناد والمتن معًا، ولو كان صحيح الإسناد لما قوي علىٰ دفعِ باقي الصِّحاح التي تثبت عدم اقتراح المشركين لشقِّ القمر، وإطلاقهم في الطلب.

(٣) «مجلة المنار» (٣١/٦٣).